الأمم المتحدة

E/CN.5/2011/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: الحد من الفقر

بيان مقدم من الرابطة الدولية لعيد التجلي لراهبات تجلي العذراء المباركة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2011/1.

130111 030111 10-66366 X (A)

بيان*

١ - للفقر أسباب عديدة. وهي تشمل في بعض الأحيان كوارث طبيعية مثل الجفاف، فضلا عن الزلزال الرهيب الذي وقع في هاييتي والفيضانات التي تعرضت لها باكستان هذا العام. ولكن السبب الجذري للفقر في معظم الأحايين هو السلوك البشري من الهدر في استخدام الأراضي الخصبة والبحار، والإحترار العالمي وكوارث الحرب، وعلى الأخص السياسات التي أدت إلى التزايد الدائم لعدم المساواة داخل المجتمعات وبينها. بل أن معظم المجتمعات تتحمل عن طيب خاطر مصادر الفقر التي في وسعها تصحيحها، مثل عدم المساواة في معاملة النساء بصورة عامة والشعوب الأصلية بصورة خاصة. وتتمخض الخيارات السياسية عن الاستبعاد الاجتماعي.

٢ - وبالاضافة إلى ذلك، غالبا ما تغض المجتمعات النظر عن بيروقراطيات معقدة وفاسدة تحد من الأداء الفعلي لخدمات مخصصة للفقراء. ولا يقبل من يعيشون في فقر مدقع ومن أرغموا على العيش في فقر هذا الظلم بشكل سلبي. فهم يكافحون للتغلب على الفقر، ولكن غالبا ما تتعرقل جهودهم من جراء سوء صحة البالغين والأطفال الذين يجب عليهم رعايتهم؛ وعدم منحهم حقوق ملكية الأراضي وعدم قدرتهم على الحصول على الائتمان وغيره من الخدمات المالية اللازمة بتكلفة معقولة؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل أو عدم وجودها؛ وقبل كل شيء، لعدم قدرتهم على الحصول على عمل لائق.

ممارسات فعالة

٣ - من بين الممارسات الحميدة العديدة ذات الدينامية الاقتصادية الشاملة للجميع التي نفذتها منظمات غير حكومية الممارسة التي ذكرها رئيس كلان كريدو، أيرلندا (انظر www.clanncredo.com). وكلان كريدو هو مشروع اجتماعي للأعمال الحرة يشجع القضاء على الفقر عن طريق المساعدة بتقديم الموارد للمشاريع المجتمعية التي تعزز توليد العمالة والعمل اللائق للفقراء.

٤ - ومن أجل تخفيض معدل الفقر بدرجة كبيرة، يلزم تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد مع تحقيق زيادة ملحوظة في توليد الوظائف وفرص الاضطلاع بمشاريع حرة. وعلى عكس النمو دون توفير وظائف الذي تحقق في العقود التي سبقت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، يجب مواصلة النمو عن طريق توفير خدمات عامة تؤدي وظيفتها على نحو جيد، والإشراف على السوق، ووضع نظام ضريبي عادل لتحصيل الإيرادات الكافية لتنفيذ ما يلزم من برامج

* صدر بدون تحرير رسمي.

اجتماعية واقتصادية أيضا. ومن الأيسر استيعاب قوى عاملة أوفر صحة وأفضل تعليما في الأعداد المتزايدة من فرص العمل التي تقدم أجورا أفضل والمزيد من الإنتاجية. كما يخلق تحويل السكان الفقراء إلى طبقة ''وسطى'' إلى خلق سوق ضخم لإنتاج المزيد من السلع والخدمات. ويمكن التغلب على الفقر إذا اقترن ذلك بالرعاية المسؤولة للبيئة ووضع معايير عالية للسلامة في مكان العمل وتحديد أولويات صريحة لشمول الجميع على الصعيد الاجتماعي.

٥ - وبالاضافة إلى السياسات الوطنية، من الجوهري إعادة دراسة النهج المتبع في التنمية على الصعيد الدولي. وللأسف، فرضت السياسات التي اتبعت في العقود الماضية على البلدان النامية نماذج مكلفة للخصخصة والتكيف الهيكلي، والتخصص في إنتاج سلع أساسية وعدم الأمن الغذائي، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال، والمضاربة التي أدت إلى أزمات مالية، وفرض قيود مالية على حساب النفقات الاجتماعية. وقد أبرزت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ مجالين يلزم إعادة التفكير فيهما.

٦ - أولا، في حين أن السوق أداة قوية، يجب توجيهها من أجل المصلحة العامة - ''الصالح العام'' وكرامة كل فرد - لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. ثانيا، يجب تكملة السوق بتوفير خدمات اقتصادية واجتماعية أساسية بصورة فعالة ويمكن أن تواكب النمو. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية يلزم أن تعبئ الحكومات الموارد من خلال فرض نظام عادل للضرائب.

٧ - ومن المهم بصورة أساسية إشراك من يعيشون في فقر ساحق وهم أصحاب المصلحة الرئيسيون في البرامج الفعالة للقضاء على الفقر. وينبغي أن يشكلوا جزءا لا يتجزأ من تصميم ورصد وتقييم جميع السياسات. وهم غالبا يعتبرون في عداد مجرد ''هدف'' للأعمال الخيرية للجهات المانحة. ويجب الاعتراف بمن يعيشون في فقر ''كأشخاص فاعلين'' يلزم أن يملوا سطور حياتهم بأنفسهم.

٨ - ولن يتم القضاء على الفقر إلا بإجراء تحول في النمط المتبع على الصعيدين الوطني والدولي لتكملة تحسين مكافحة الفقر والدينامية الاقتصادية الشاملة للجميع. وبدلا من التركيز البحت على النمو الاقتصادي، ينبغي أن يصوغ صناع القرار سياسات تخدم التنمية البشرية الأساسية للجميع، خاصة القطاعات التي غالبا ما تستبعد في ''قاع'' المجتمع. ويجب أن يشكل توليد العمل اللائق دعامة رئيسية في سياسات القضاء على الفقر كي يخلص من يعيشون في فقر أنفسهم وأسرهم منه.

٩ - وقد وضعت الأزمة الاقتصادية طرق التفكير القديمة موضع التساؤل وفضحت النماذج الاقتصادية القديمة بوصفها لا تصلح من الناحية الأساسية لتعزيز التنمية البشرية.

وتتيح الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة فرصة لإجراء تغييرات أساسية — وهي فرصة لم يُتح مثلها منذ أجيال مضت.

١٠ - ويبين العزم الأكيد الذي ضخت به الحكومات مؤخرا بلايين عديدة من الدولارات في صفقات لإنقاذ اقتصاداتها، بوضوح أنه عندما يفهم نطاق الطوارئ، يمكن أن يجد السياسيون الإرادة للعمل. ويلزم ألا تقف الإرادة السياسية عقبة دائمة أمام معالجة الفقر.

١١ - بيد أنه لا يكفي إجراء تغييرات في السياسة فقط. فهناك حاجة لإجراء تغيير أساسي آخر في نموذج التنمية السائد. وتعكس الأزمات الحالية نموذجا للتنمية يتعامى عن مسائل الحقوق البيئية وحقوق الإنسان ويخلط بين النمو الاقتصادي والتقدم في المجتمع. ويعتبر النموذج السابق مكافحة الفقر تحديا تقنيا في المقام الأول. وهو لا يركز على الناس ولا يلبي المطالب الأوسع نطاقا بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية.

التوصيات

١٢ - تشمل التوصيات ما يلي:

- وضع برنامج شامل لمعالجة أزمة التنمية العالمية من جذورها، والتخفيف من آثارها الاجتماعية ومنع نشوب أزمات في المستقبل. ويلزم وضع أنظمة وإجراء إصلاحات فعالة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛
- تعالج الأهداف الإنمائية للألفية أعراض الفقر والتخلف، ولكن تتجاهل أسبابها الأعمق. ويلزم وضع برنامج معدل أو بديل لمعالجة حالات القصور الاجتماعية والبيئية في النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية؛
- على الصعيدين المحلي والدولي، يجب زيادة التركيز على توليد فرص العمل اللائق باعتباره أكبر طريقة فعالة لتمكين الفقراء من إنتشال أنفسهم من براثن الفقر.

١٣ - معظم الأسباب الجذرية للفقر هي من فعل الإنسان؛ وتشكل جميع الإجراءات المذكورة أعلاه وسيلة للقضاء على الفقر من جذوره.

ملاحظة: أيدت هذا البيان أيضا وأقرته المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وأبرشيات القديس يوسف، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، والرابطة الدولية لبحوث السلام، وطائفة لوريتو، ومنظمة الآلاميين الدولية، واتحاد راهبات المحبة، وراهبات الرحمة في الأمريكتين، وراهبات سيدة نامور، ومنظمة يونانيما انترناشيونال، ومنظمة فيفات الدولية (ذات مركز استشاري خاص).